مجلة الحقوق والحريات

العدد الثالث
ديسمبر 2016

أولوية ترقية الاستثمار لتعويض انخفاض عائدات النفط في الجزائر

الدكتور عبد الله غالم

أستاذ محاضر "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر (بسكرة) – الجزائر

الملتقى الدولي السادس عشر حول: "الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية"

المنعقد يومي 23/22 فيفري 2016

من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية -

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم طرق جلب رؤوس الأموال حيث شهدت الاخير تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو

لقد حظي موضوع الاستثمار لأجنبي المباشر في الجزائر بأهمية خاصة خلال السنوات الماضية حيث اعد ت له العديد من الدراسات والنقاشات وتم اتخاذ العديد من التشريعات والقوانين والقرارات الإدارية من استقطابه وتشجيعه، لذلك بذلت الحكومة الجزائرية جهودا كبيرة من اجل استقطاب الاستثمارات حيث عملت على إزالة العقبات التي تعترضه، حيث قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال فالموقع الجغرافي المهم للمنطقة والاستقرار السياسي والقوى العاملة الرخيصة هي إحدى العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي ورغم ضعف البنية التحتية إلا أن الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة للاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي والتقليل من الخسائر المحتملة ولذلك قامت بجملة من الإصلاحات حيث أصدرت حزمة من القوانين الاقتصادية التي تتطابق والمعايير الدولية والمتطلبات التي تفرضها الأسواق الدولية

ولقد كان الهدف ولا يزال هوا إقامة مشاريع إنتاجية وهذا سوف نتطرق له في هذه الورقة البحثية لنبين اهمية اولوية ترقية الاستثمار ونجيب على المقولة التي جاءت في هذا الصدد " كل ليالي الجزائر ليالي شك ".

تمهيد:

تحديات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بتدني مستويات اسعار النفط اجبرت الحكومة الجزائرية على مراجعة حساباتها وسلم اولوياتها .اذن هي رحلة البحث عن البدائل المجدية كتنويع الاقتصاد (Diversification Economy) وانعاش الاستثمار والبوابة الاولى هنا هي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي هي في صلب الاهتمام.

ان ترقية المؤسسات الاقتصادية يعني ترقية منتوجاتها الى مستويات الجودة والتنافسية وتحصين الاقتصاد الوطني .لكن الرهان يفرض اعتماد اليات جديدة تمكن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من الفعالية والتحكم في الكفاءة الانتاجية فهل ستنجح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في الانتقال الى اقتصاد السوق (التمويل من السوق) بدلا

من الميزانية؟ وماهي العراقيل التي تعيق الاستثمار وتطوير المؤسسات؟ وهل ستنجح المؤسسة الاقتصادية في انجاز المشاريع الوطنية؟

حقيقة هذه اسئلة الساعة يطرحها المثقف والبسيط فهناك من يشاطرني في الطرح الاول وهناك من يرى بعج اخر لتعويض انخفاض عائدات النفط في الجزائر بفتح المجال للإستثمار الاجنبي المباشر لما يضطلع به في التنمية الاقتصادية كرفع معدل النمو الاقتصادي ، وزيادة الانتاجية والعمالة ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والادارية وفي هذا الصدد نشير ان هناك صراع وتنافس شديد بين الدول خاصة الدول النامية وكمثال عن ذلك "مشروع ديزارتيك الالماني الجزائري للطاقة الشمسية" الذي كان الهدف منه تصدير الطاقة الكهربائية الى بلدان اوروبا والذي تحول الى "مشروع ورزازات للطاقة الشمسية بالمغرب الشقيق" وغيرها.

ففي تقديري ومن وجهة نظر اقتصادية ارى بأن ظروف او محفزات الاستثمار الاجنبي هي السبب الرئيسي الذي ادى الى هذا الانتقال والذي سوف اتناوله في لاحقا بشيء من التفصيل.

إن دراسة موضوع الاستثمار في الجزائر يحتم علينا دراسته في محورين اساسين وهما: تقيم الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر.

المحور الأول: تقييم الاستثمار المحلي

حتى نعطي الموضوع حقه لابد ان نشير الى الاستثمار المحلي الذي يأخذ الشكل القانوني وبالتالي وجب علينا التعرف على الجهة المخول لها قانونا متابعة وتقييم هذا النوع من الاستثمار الا وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار « National Agency of Investsment Development) » Andi))[1]

لقد شهدت وكالة ANDI التي انشأة في اطار الاصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار وتطويره وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث خولت لهذه المؤسسة الحكومية مهمة متابعة الاستثمار والتي كانت تسمى في السابق بمؤسسة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار سنة 1993 الى غاية سنة 2000م ثم تحولت بعد ذلك إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بهدف تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار حيث صاحب هذا التحول تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية التنظيمية والمتمثلة في:

1/ انشاء المجلس الوطني للإستثمار وهي هيئة يرأسها الوزير الاول مكلفة بالاستراتيجيات والاولويات.

2/ اشاء هياكل جهوية للوكالة الوطنية التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية وتمثلت مساهمت هذه الوكالة في توفير الوسائل البشرية والمادية من اجل تسهيل وتبسيط عمل المستثمر.

3/ تنصيب لجنة طعن وزارية مكلفة بإستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها.

4/ توضيح ادوار المتدخلين في مجال الاستثمار.

5/ تخفيض اجال الرد للمستثمرين (60 في السابق الى 72 ساعة).

6/ إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا.

7/ تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.

بالإضافة إلى هذه المزايا والإجراءات المخفضة تمتاز الوكالة بتعاونها وتعاملها، مع هيئات دولية أوربية وعربية وآسيوية تعمل في مجال ترقية الإستثمار ويرجع الهدف من هذا التعامل إلى اكساب الإستثمارالمحلي المقاييس العالمية.

وبالرجوع إلى النصوص المسند إليها الإستثمار بداية من وثيقة الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت من سنة 2001 [2] المتعلق بتطوير الإستثمار والذي دعم بالتعديلات والتكميلات التي جاءت سنة 2006 وقوانين المالية التكميلة للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013 وقانون المالية لسنة 2014.

نرى أن هناك نية حقيقة وواضحة من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني لدى الحكومة.

لكن السؤال المطروح هل طبق فعلا هذه القرارات وهذه القوانين على أرض الواقع (الميدان)؟

فإجابة عن هذا السؤال نجد له مبررا إقتصاديا عند الرجوع إلى الميزانيات العامة للدولة حيث نلاحظ زيادةً في الإنفاق دون أن يقابلها زيادةً (pib) الناتج المحلي الخام الذي يبين القيمة المضافة.

فتقريبا كل سنة يزيد الإنفاق بنسبة 15% لكن (pib) يزيد بنسبة 2 % وهذا يدل على أن الإقتصاد خرج عن المسار كالقطار الذي خرج عن السكة وبالتالي يجب

الرجوع والإعتماد على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية كلا من موقعه صغيرة ومتوسطة وكبيرة عامة وخاصة.

وفي هذا الصدد نرى بأن هذا القطاع حيوي وهام وأن الرهان الحقيقي للصناعة في الجزائر يتوقف على صناعة القطاع الخاص، وأن الكفاءة في الإنتاج من جودة وميزة تنافسية يمكن تحقيقها من خارج سوق المنافسة، وأن مثل هذا السوق لاتقوم له قائمة إلا من خلال قطاع خاص يتربع على أكبر نسبة من النشاط الإقتصادي لذلك نجد أن الوصاية ملزمة بتوفير البنية التحتية ولشروط الإقراض الميسرة والتشريعات اللازمة وآليات التنفيذ لضمان النمو الطبيعي لمثل هذا القطاع.

ولعله من المفيد الإشارة إلى إلغاء وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإلحاقها بوزارة الصناعة وترقية الإستثمار، بعد مسيرة دامت لأكثر من عشر سنوات، هي تجربة باتت تؤكد نضجها من سنة لأخرى بفضل كثير من الآليات ووسائل الإسناد، لا مجال لذكرها.[3]

وهنا يوقفني ويوقفكم العودة إلى الإهتمام بالصناعة العمومية والمراهنة عليها كقاطرة لجر القطاع الصناعي ككل.

وعلى أية حال فقد خصص لهذا القطاع مايزيد قيمة 100 مليار دج وهذا من أجل تطبيق سياسة جديدة تتمثل في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند استخدامها بالإضافة إلىدعم برامج التأهيل إذ ينتظر أن تمس هذه العملية أكثر من 20000 مؤسسة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة وهذا من أجل إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الإقتصادية ضف إلى ذلك هناك تدابير لدعم الإستثمار المحلي والتالي التي يمكن حصرها في شقين:[4]

الشق الأول: تخفيف الأعباء الإجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور وفي هذا الإطار كانت هناك جملة من التسهيلات، كالإعفاء من الإشراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في تكوين أو رفع مستوى عمالها في الضمان الإجتماعي

– مساهمة الدولة في الأجور في إطار عقد العمل.

الشق الثاني: تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الإستثمار، ونذكر في هذا الصدد:

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة

صندوق الهضاب العليا وتخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20 % بالنسبة للمؤسسات المتواجدة بالجنوب.

- الإعفاء المؤقت من الضرائب.
- الإعفاء من حقوق التسجيل.
- الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المجددة.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات التي قدمناها بصفة عامة هناك بعض إجراءات وتسهيلات أخرى كانت متماشية حسب نشاط كل قطاع زراعي أو صناعي

ففي المجال الزراعي: نذكر:

1- قروض بدون فوائد"الرفيق " من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز مبلغ 17 مليار دينار جزائري.

2- منح قروض ميسرة بمبلغ لايتجاوز 1 مليون دينار جزائري عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات فلاحية.

3- إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين

في المجال الصناعي: نذكر: أن هناك حرصا من طرف الدولة على تطوير القدرات الصناعية في كل المجالات، بداية من الإهتمام بالطاقات المتجددة والصيدلة، والتعدين والبلاستيك والمنتوجات والجلود وغيرها. ولذلك قدمت لكل قطاع تحفيزات خاصة تجعل منه قادرا على النهوض.

وفي مجال الخدماتي: كالنقل والسياحة: نذكر أن قطاع النقل عرف تحولا حقيقيا حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد.

أما في مجال السياحة فقد سعت الحكومة إلى وضع مخططات للتهيئة السياحية حتى أفاق 2025 وفي مجال الصحة عملت الحكومة على حماية الانتاج المحلي عن طريق منع استراد المنتجات المصنعة محليا وتعويضها من قبل الضمان الاجتماعي.

وتأسيسا على ما تقدم، نرى أن هناك جهودا بذلت وإجراءات وقوانين وضعت لكن الملاحظ أن أغلب الاستثمارات المحققة طغى عليها طابع الخدمات، وكمثال على ذلك في مجال الهاتف النقال وصلنا إلى مستوى اسبانيا وتجاوزنا البرتغال وهذا شيء محفز لدعم الاستثمار في القطاعات الأخرى.

المحور الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيس للتمويل الخارجي للدول النامية متجاوزا بذلك القروض الأجنبية بمختلف أنواعها، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ينظر إليه نظرة حذرة على أنه عامل هيمنة ويمس السيادة الوطنية.

اما اليوم فأصبحت كل الدول النامية وحتى المتقدمة تتنافس على تقديم مناخ إستثماري جاذب للمستثمرين الأجانب وتحول الحديث عن الآثار الإيجابية له على اقتصاديات الدول النامية وعليه، سوف نتطرق للعوامل المحفزة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.[5]

عموما تتلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة من العوامل الأساسية: [6]

- حجم السوق المحلية ونموها: يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product)، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بزيادة أو ارتفاع تعدادها السكاني توفر مؤشرعلى نمو السوق الأمر الذي ينعكس إيجابا على تحفيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية والمالية، وكذا الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتامين، الشفافية في المعاملات المالية، المناخ الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة. الأمر الذي لا يتطابق مع واقع السياسة الاقتصادية الجزائرية التي عرفت تغيير عشوائي للقوانين بدون مبرر واضح الامر الذي ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار ويعطي الانطباع على أن سياساتنا الاقتصادية وتشريعاتنا غير مستقرة إذ باتت تعرف بشعار كل ليالي الجزائر ليالي شك.

وكمثال نرى أن سر نجاح الاقتصاد الصين راجع للاستقرار الواضح في السياسة الاقتصادية رغم التغيير الحكومي.

- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي: يعد نمو الناتج المحلي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، فارتفاع معدل النمو يعني ارتفاع

فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف، إن هذه العلاقة غائبة عندنا فالملاحظ مع كل سنة مالية جديدة زيادة في الانفاق لكن يقابلها زيادة بقيم صغيرة لا تصل إلى 02 %.

- معدل التضخم: إن انخفاض تكاليف الانتاج يعتبر حافزا للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الانتاج من جهة وحجم الأرباح من جهة أخرى، فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- أسعار الصرف: يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فنلاحظ اليوم صراع بين أكبر عمالقة الصناعة (الولايات المتحدة تطلب من الصين في كل مرة تخفيض عملتها).
- توفر اليد العاملة: تسعى الشركات الأجنبية للبحث عن العمالة المنخفضة من أجل تعظيم الربحية، نظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه فالدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار بالاضافة إلى كونها مساعدة على التكيف مع طرق الانتاج الحديثة.
- توفير البنية التحتية الملائمة: تتمثل في شبكات النقل (البري، البحري، الجوي)، شبكات الاتصال، إمدادات الطاقة (النفط والغاز والكهرباء...)، فوجود البنية التحتية الملائمة يقلل من تكاليف الانتاج ويساعد المؤسسات على المنافسة.
- توفر المناطق الحرة: إن وجود مناطق حرة تجعل المستثمر يستفيد من الاعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الانتاج إلى أسواق الدول المجاورة.
- الاستقرار السياسي: يأتي الاستقرار السياسي في مقدمة العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي والمتمثلة في الحالات التالية:

- حالة التصفية أو مصادرة الحكومة المضيفة لمشاريع المستثمرين الاجانب جزئيا أو كليا بدون تعويض
- حالة التأميم أو تحويل الاستثمارات الاجنبية إلى ملكية الدولة.

- فرض قيود على تحويل العملة إلى الخارج.

- إلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة مع الشريك الأجنبي لأسباب سياسية، فالجزائر تمكنت من تجاوز حالات الانفلات الأمني في سنوات التسعينات ودعم ذلك مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية، غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس الاستقرار السياسي الذي يقاس بعدد المظاهرات والاحتجاجات والاغتيالات السياسية وإضرابات العمال والتهديد الخارجي ومدى استقرار الحكومات وعدم تعرضها للتغيير.

- استقرار القوانين: يعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي ينشط فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون مستقرا ومحكما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحتى يكون الاطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية لا بد من توفر مقومات أهمها:

– لا بد من وجود قانون موحد للاستثمار ويتسم بالوضوح والشفافية والاستقرار ويكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية للحكم وحماية المستثمر.

– لا بد من وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية

– لا بد من وجود نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين وحل النزاعات بكفاءة عالية

- المحيط الإداري: لا بد أن يكون النظام الإداري القائم غدارة خاصة بالاستثمار تتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية، وسهولة الحصول على المعلومات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب ووجود أجهزة لمتابعة الاستثمار الأجنبي.

- التحفيزات الضريبية والمالية: لهذه التحفيزات تأثيرات في جذب الاستثمار وهذا من خلال:

- وضوح النظام الضريبي.

- خفض التعريفة الجمركية على الاستثمارات الثابتة المستوردة.

- تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي: تسهل وجود اتفاقيات دولية دخول الاستثمار الاجنبي المباشر لمالها من ضمانات كما يعتبر التكامل الاقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية باعتبار أن التكامل الاقليمي يعمل على ايجاد أسواق اقليمية.

وتأسيسا على ما تقدم نرى انه يجب على صانعي القرار القيام بجملة من الاصلاحات والمتمثلة في

1- دعم وترقية الاستثمارات، بمشاركة فعالة من الحكومة.

2- مراجعة آليات الاستثمار التي لا تزال بالمنطق القديم، وتغيير سياسة الاستثمار بتثبيت قوانينه.

3- تمويل الشركات في الجزائر يجب أن ينتقل من التمويل (الانفاق العمومي) إلى السوق المالية.

4- اتباع سياسة الاستثمار في الأقاليم، أي إقامة أقطاب صناعية.

5- إعادة النظر في النظام المصرفي الذي عرف اصلاحات لكنها توقفت مع تراجع اسعار البترول (الطفرة المالية أسست القيام بالاصلاحات).

6- لا بد من توفر الارادة السياسية في التغير(هناك فجوة بين الإرادة السياسية والتعامل في الميدان.

7- يجب أن ترجع الحركة الاقتصادية للاقتصاديين لا للسياسيين، فالاقتصاد في الجزائر خرج عن المسار (الحوكمة، مستوى الأسعار، الازدواجية).

8- لا بد من نجاعة الإدارة.

9- اعادة النظر في قاعدة 49/51 (يجب ابقائها على الاستثمارات الكبيرة وهذا يمكن ان يحدث من منطق السيادة اما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن الافضل ان يفتح حتى يكون هناك بحث عن اسواق خارجية)

خاتمة:

لقد توفرت للجزائر كل الظروف الطبيعية والمادية والمالية والسياسية في السنوات الماضية كالسقوط المعتبر للأمطار وارتفاع اسعار النفط والاستقرار السياسي والسلم المدني لكن الاقتصاد الوطني لم يقلع بعد وعليه وجب علينا إعادة النظر في سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعمق

في الأخير نقول بأن التخلف ليس قدرا محتوما كما أن التطور ممكن وان الفرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى فلكي نبرهن على أننا نتملك الإرادة وتتوفر على امكانيات النهوض من اننا بلد بل شعب يعرف كيف يكتشف ذاته ويستغل مكامن قوته في

البناء والتشييد وبإمكاننا التحرر من تبعية البترول والغاز الى تكريس قاعدة كد اليمين وعرق الجبين.

الهوامش:

[1] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

[2] – القوانين:

- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001.-المتعلق بتطوير الاستثمار (الجريدة الرسمية رقم 47/ 2001).
- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2009.-المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 (الجريدة الرسمية رقم 44/ 2009).
- الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006.- يعدل ويتم الامر رقم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الأمر رقم 01/10 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010.-المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 (الجريدة الرسمية رقم 49/ 2010).
- قانون المالية رقم 16/11 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2011.-المتعلق بقانون المالية لسنة 2012 (الجريدة الرسمية رقم 72/ 2011).
- قانون المالية رقم 08/13 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013.-المتعلق بقانون المالية لسنة 2014.
- قانون المالية رقم 10/14 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014.-المتعلق بقانون المالية لسنة 2015

[3] – عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 318.

[4] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

[5] –Guerid Omar, l'investissement direct étranger en Algérie, Impacts, opportunités et entraves, Recherches économiques et managériales, N 3 juin 2008, p 5

[6] – غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها- دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، عدد 10- 2012، ص 100.